

## "دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تقليص فاتورة الواردات من السيارات السياحية بالجزائر"

د/ دوحة سلمى

جامعة برج بوعرييج

### Abstract:

This paper aims to examine the reality of foreign direct investment in Algeria in terms of the investment climate, as well as the determinants of bringing the latter, in addition to studying the contribution of foreign direct investments in reducing the import bill. This study focused on the reality of foreign investments in Algeria. The tourism sector that has been active in the Algerian market since 2014, and its contribution to the absorption of part of the domestic demand on the tourist cars and reducing them from the import bill. Through our study, we concluded that the foreign investment in the tourism sector Has been significantly reduced in the import bill and supported by the quota system and import licenses on the importation of cars.

**Keywords:** Foreign direct investment, The Algerian economy, import bill, installation of tourist cars

### الملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من حيث مناخ الإستثمار، وكذا محددات جلب هذا الأخير، بالإضافة إلى دراسة مدى مساهمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في التقليص من فاتورة الإستيراد ، حيث خصصنا دراستنا هذه على واقع الإستثمارات الأجنبية في الجزائر في قطاع السيارات السياحية التي تنشط في السوق الجزائرية منذ سنة 2014، ومدى مساهمتها في امتصاص جزء من الطلب المحلي على السيارات السياحية و تقليصها من فاتورة الواردات منها، و توصلنا من خلال دراستنا إلى أن الإستثمار الأجنبي في قطاع تركيب السيارات السياحية ساهمت إلى حدما في التقليص من فاتورة الواردات و دعمها في ذلك نظام الحصص و تراخيص الإستيراد على إستيراد السيارات.

### الكلمات المفتاحية: الإستثمار

الأجنبي المباشر - الاقتصاد الجزائري - فاتورة الواردات - تركيب السيارات السياحية .

## مقدمة:

منذ توجه الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وجدت نفسها بحاجة إلى رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروعات التي تتطلبها خطط التنمية، إلا أنها واجهت عجزا في تدبير رؤوس الأموال ما اضطرها إلى اللجوء إلى الإستثمارات الأجنبية، ومن أجل استقطاب هذه الأخيرة كان لابد لها من توفير مناخ ملائم يشجع على إنتقال هذه الأموال إليها، حيث تسعى الجزائر وغيرها من الدول النامية على استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر لما له من دور في توفير مناصب شغل، و كذا التقليل من فاتورة الإستيراد بالإضافة إلى توفير التكنولوجيا المتطورة...، و سنتطرق من خلال دراستنا هذه إلى مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من أجل استقطاب المستثمر الأجنبي، وسنقوم بدراسة حالة لواقع الإستثمار الأجنبي في قطاع تركيب السيارات السياحية في الجزائر و مدى مساهمته في التقليل من الطلب على السلع الأجنبية وذلك من أجل تقليل من فاتورة الواردات، و الذي ينعكس إيجابا على وضع الميزان التجاري للبلد.

و انطلاقا مما سبق قمنا بصياغة إشكالية دراستنا هذه على النحو التالي:

مامدى مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع تركيب السيارات محليا في التقليل من فاتورة الواردات من السيارات السياحية الأجنبية؟

و للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي قسمنا دراستنا إلى المحاور التالية:

المحور الأول: المناخ الإستثماري في الجزائر ومقوماته

المحور الثاني: استقطاب الاستثمار الأجنبي في الجزائر

المحور الثالث: مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تقليل فاتورة الواردات من السيارات السياحية

المحور الأول: المناخ الإستثماري في الجزائر ومقوماته

يعتبر المناخ الإستثماري توليفة مركبة من كل من العوامل القانونية والاقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية وكذا التنظيمات الإدارية التي تؤثر على ثقة المستثمر الأجنبي و تعمل على تشجيعه و تحفيزه للإستثمار إلى بلد دون الآخر.<sup>1</sup>

ويعبر مناخ الإستثمار عن مدى سهولة الأطر القانونية و البنى التحتية لإنشاء إستثمارات مهما كان حجمها، و كذا مدى توفر القدرة التنافسية للبلد من أجل جلب و استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر.<sup>2</sup>

و في إطار سياسة الحكومة الجزائرية لتشجيع الإستثمار الأجنبي إنتهجت مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية و الهيكلية، حيث بادرت بتوفير بيئة قانونية و تنظيمية من خلال تقديمها ل ضمانات و حوافز خاصة الجبائية منها ، إلى جانب توفير مختلف التسهيلات و تخفيض الصعوبات و العراقيل الإدارية سعيا منها لتوفير مناخ استثماري ملائم لاستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، والمتمثلة في :

## 1- التنظيم القانوني للإستثمار في الجزائر:

- قانون النقد و القرض 10/90: الصادر بتاريخ

14/04/1990، كرس هذا القانون مبدأ الإنفتاح على الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث ينظم سوق الصرف و حركة رؤوس الأموال وتنظيم البنوك التجارية ودورها في تمويل الإستثمارات الأجنبية، إذ ألغى هذا القانون الفوارق بين القطاع العام والخاص وأصبحت تراخيص الإستثمارات من صلاحية مجلس النقد والقرض للبنك المركزي بدلا من اللجنة الوطنية للإستثمارات.<sup>3</sup>

- قانون الإستثمار لسنة 1993: بموجب المرسوم التشريعي

رقم 12/93 الصادر في 10/5/1993 و الذي يهدف إلى توفير بنية قانونية و تنظيمية مشجعة للإستثمار الخاص خاصة الأجنبي منه، وذلك من خلال سياسات تحرير التجارة الخارجية و الإنفتاح الإقتصادي<sup>4</sup> و المتمثلة في:

➤ مبدأ الحرية الكاملة للإستثمار والذي يمنح حرية الإستثمار في أي مشروع سواء للمستثمر الأجنبي أو المحلي ماعدا الأنشطة الإستراتيجية للدولة.

➤ عدم التمييز بين المستثمرين المحليين و الأجانب.

➤ حرية تحويل الأرباح ورؤوس الأموال و العمل بمبدأ التحكيم الدولي في حل النزاعات.

➤ انشاء وكالة لترقية و متابعة الإستثمارات للإشراف على دعم و توجيه الإستثمار.

➤ تنظيم المنافسة الحرة و حمايتها.

➤ تنظيم إعفاءات جبائية و جمركية محفزة للإستثمار.

- **قانون الإستثمار لسنة 2001:** بموجب المرسوم الرئاسي

رقم 03/01 الصادر في 2001/08/08 والمتعلق بترقية وتطوير الإستثمار والذي نص على:<sup>5</sup>

- توسيع نطاق الإستثمار و استحداث نشاطات جديدة.
- تسهيلات و إعفاءات جمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى التسهيلات الموجهة للإستثمارات التي تنجز في مناطق ترغب الدولة في تطويرها (الصحراء الجزائرية).

- **قانون الإستثمار لسنة 2006:** بموجب الأم رقم مر 06

08/ الصادر 15 جويلية 2006 وتتمة للأمر رقم 03/01/ المتعلق بتطوير الإستثمار و الذي يهدف إلى تشجيع الإستثمارات الوطنية و الأجنبية الموجهة لإنتاج السلع و الخدمات في القطاعات الإنتاجية و الخدمية، حيث سخر هذا القانون للمستثمر المحلي أو الأجنبي ضمانات بعدم المساس بالإميازات المحصل عليها و إمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والأرباح في إطار تغطية هذه الإستثمارات من خلال المعاهدات والإتفاقيات الثنائية و متعددة الأطراف لتشجيع وحماية الإستثمارات.<sup>6</sup>

- **قانون رقم 09/16 :** الصادر بتاريخ 2016/08/03 و

المتعلق بترقية الإستثمار، و تم صدور ستة مراسيم تنفيذية له في سنة 2017 و التي يتم بمقتضاها إعادة تنظيم الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار و تحديد المزايا المختلفة على أنواع الإستثمارات بالإضافة إلى المزايا التكميلية التي تخص المستثمرين الذين يستحدثون أكثر من 100 منصب شغل.<sup>7</sup>

## 2- التنظيم الإداري للإستثمار في الجزائر:

من أجل تسهيل و تمكين المستثمرين من مزولة أنشطتهم بكل حرية تم تأسيس هيئات إدارية مهمتها تطوير مشاريع الإستثمار و تضمن حصول المستثمر على مزايا و ضمانات لنشاطاتهم، و من أهمها:

➤ **الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار AND:**

وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري من مهامها ترقية الإستثمارات و تطويرها و متابعتها، حيث تتولى إستقبال المستثمرين المحليين و الأجانب وإعلامهم ومساعدتهم، و تزويدهم بالوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز استثماراتهم. و في إطار ترقية النشاط الإستثماري تقوم الوكالة بتنظيم مؤتمرات دولية، بالإضافة إلى إصدار منشورات توضح فرص الإستثمار حسب المناطق و التخصصات.<sup>8</sup>

### ➤ المجلس الوطني للإستثمار CNI:

و هو جهاز إستراتيجي لدعم و تطوير الإستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة ، يتولى مهمة صياغة إستراتيجيات و أولويات الإستثمار وفق الإمكانيات و المجالات المراد تطويرها حسب أولويات التنمية الإقتصادية، إلى جانب المصادقة على المشاريع الإستثمارية.

### ➤ الشباك الوحيد المركزي Guicht Unique Centrale

مهمته توفير التسهيلات الخاصة بعمليات الإستثمار من أجل الرفع من العوائد و الصعوبات الإدارية التي تعيق المستثمر المحلي و الأجنبي، و تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار من خلال هذا الجهاز بإبلاغ المستثمرين بمختلف القرارات لاسيما المتعلقة بالمزايا، و تأتي الجزائر في المرتبة الأولى من بين الدول المغاربية بفضل التعديل الذي أجرتها على قانون الإستثمار لسنة 2016، حيث قلصت المدة الزمنية للموافقة على طلب الإستفادة من المزايا من 30 يوم 3 أيام فقط.<sup>9</sup>

### 3- تسهيلات وضمانات الإستثمار في الجزائر:

قدمت الجزائر العديد من الضمانات للمستثمرين لتحفيزهم و حمايتهم وضمان حقوقهم، حيث حددت هذه الضمانات شكل واضح في قوانين الإستثمار (التي تم التطرق لها سابقا) و التي تركز على أربع مبادئ وهي: (مبدأ حرية الإستثمار-رفع القيود الإدارية-حرية تحويل رؤوس الأموال-التحكيم الدولي لحل النزاعات) و تتمثل هذه الضمانات في:<sup>10</sup>

✓ المساواة و عدم التمييز بين المستثمرين المحليين و الأجانب

في الحقوق و الواجبات ذات الصلة بالنشاط الاستثماري.

✓ باستمرارية المزايا المستفاد منها و المحددة في الأمر

03/01.

- ✓ بمبدأ منع المصادرة الإدارية للاستثمارات المنجزة، و إذا وقعت مصادرة وفقا للتشريع المعمول به يترتب على ذلك تعويض عادل.
- ✓ ضمان تحويل رؤوس الأموال و العوائد إلى الخارج بالنسبة للمستثمرين الأجانب دون تحديد سقف للمبالغ القابلة للتحويل.
- ✓ إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة وقوع نزاع بين الدولة الجزائرية و المستثمرين غير المقيمين.
- ✓ **حواجز الصرف الأجنبي:** تنص المادة 31 من الأمر 03/01 على أنه تستفيد الإستثمارات المنجزة من مساهمة رأس المال بعملة صعبة حرة قابلة للتحويل من ضمان تحويل رأس المال المستثمر و العائدات الناتجة عنه.
- 4- عوائق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:**
- رغم الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية من أجل تحسين مناخ الإستثمار الأجنبي إلا أنه تبقى هناك العديد من العراقيل التي تحد من تدفقات الإستثمار الأجنبي إليها و من بين هذه العراقيل نذكر:
- **عدم وجود سوق منافسة:** يعتبر هذا العامل محفز لوجود الأنشطة غير الرسمية بحجم كبير والذي يحد من جلب الإستثمار الأجنبي، حيث أن المستثمر الأجنبي لا يعمل في إطار سوق سوداء.
  - **عدم فاعلية النظام البنكي الجزائري:** النظام البنكي الجزائري نظام تقليدي يفتقد للتأقلم مع متطلبات المستثمرين، بالإضافة إلى البيروقراطية وغياب الشفافية في المعاملات البنكية.
  - **عدم وجود سوق مالية فعالة:** و الذي يجعل المستثمرين يفضلون التوجه نحو دول أخرى يكون فيها محيط مالي فعال.<sup>11</sup>
  - **غياب الشفافية في المعاملات المتعلقة بالإستثمار.**
  - **البيروقراطية في التعامل مع المصالح الجمركية :** حيث تمتاز الجزائر بجهاز جمركي بيروقراطي و الذي يحول دون جذب الإستثمارات الأجنبية.
  - **غياب الشفافية في السياسة الاقتصادية:** خاصة المتعلقة بالسياسة النقدية و السياسة الضريبية.

- **عدم الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة: إن عدم**

إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يجعل منها في وضع تنافسي أقل مقارنة ببقية الدول النامية أو المتقدمة في جذب الإستثمارات الأجنبية نظرا للتسهيلات القانونية التي تتمتع بها الدول المنظمة للمنظمة.<sup>12</sup>

- **القاعدة القانونية للإستثمار الأجنبي :** التي تحدد للمستثمر المحلي نسبة 51% من ملكية المشروع، و المستثمر الأجنبي 49 % .

##### 5- تقرير التنافسية العالمية:

يصدر تقرير التنافسية العالمية عن منتدى الاقتصاد العالمي سنويا و الجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر من بين 140 دولة خلال الفترة (2011-2017) و هذا حسب المتطلبات الأساسية ، حيث تعتبر البنية التحتية من أهم السليبيات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري ، و تبقى الفوائض المالية من أهم العوامل المشجعة على الإستثمار الأجنبي.<sup>13</sup>

الجدول رقم(01): تصنيف الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمية حسب المتطلبات الأساسية للإستثمار

| الرتبة | السنة       |
|--------|-------------|
| 75     | (2011-2012) |
| 89     | (2012-2013) |
| 92     | (2013-2014) |
| 65     | (2014-2015) |
| 82     | (2015-2016) |
| 88     | (2016-2017) |

Source :The Global Competitiveness Report (2011-2017)

**المحور الثاني: استقطاب الاستثمار الأجنبي في الجزائر**

##### 1- جاذبية الإستثمار الأجنبي في الجزائر :

ترتبط جاذبية الدولة للإستثمار الأجنبي المباشر بالمحددات المختلفة لإستقطاب هذا الأخير، في هذا السياق

قام الإقتصادي Dunning بقياس جاذبية الدول للإستثمار الأجنبي المباشر عبر أربعة مراحل و هي كمايلي:<sup>14</sup>

**المرحلة الأولى:** تنتمي إلى هذه المرحلة الدول التي يكون فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أقل من 400 دولار أمريكي و هي حالة الجزائر و باقي الدول النامية، حيث تتميز بعدم توفرها على عوامل الجذب الكافية للإستثمار الأجنبي و التي من بينها:

-توفر المواد الخام و الموارد الطبيعية و المؤهلات البشرية في الدولة.  
-اتساع السوق المحلية.

-توفر بيئة أساسية و إطار قانوني مناسب.

-توفر المنافسة بين الشركات المحلية و الأجنبية.

**المرحلة الثانية:** تصنف ضمنها الدول التي يكون بها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين 400 إلى 1500 دولار أمريكي و التي تتميز بجاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر و التي تجعل من المستثمر الأجنبي يستبدل سياسات التصدير و عقود التراخيص بالإستثمار الأجنبي المباشر.

**المرحلة الثالثة:** و هي التي يكون فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين 2000 إلى 4750 دولار أمريكي و التي تتميز بتحسن عوامل الجذب للإستثمار الأجنبي و زيادة درجة المنافسة بين الشركات المحلية و الأجنبية، حيث تحقق هذه الدول درجة من التطور الاقتصادي، إلى جانب تدفق مزدوج للإستثمار الأجنبي المباشر، حيث تجذب هذا الأخير إليها و في نفس الوقت تدفق الشركات المحلية للإستثمار في الخارج.

**المرحلة الرابعة:** و هي مرحلة متطورة تسمح للمستثمرين المحليين امتلاك ميزات احتكارية قوية تدفعهم للبحث عن أسواق خارجية، حيث في هذه المرحلة يزداد تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج و يقل نظيره إلى الداخل، أي استثمار صافي في الخارج.  
و الشكل الموالي يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر وعدد المشاريع لكل دولة وكذا مناصب الشغل المستحدثة من هذه المشاريع.

الجدول رقم(02): أهم الدول المستثمرة في الجزائر

| المنطقى                    | عدد المشاريع | القيمة بمليون دينار جزائري | مناصب الشغل |
|----------------------------|--------------|----------------------------|-------------|
| أوروبا                     | 472          | 1 148 208                  | 78 415      |
| فيما بينها الاتحاد الاوربي | 332          | 666 499                    | 44 646      |
| آسيا                       | 114          | 169 732                    | 11 761      |
| امريكا                     | 18           | 68 813                     | 3 737       |
| الدول العربية              | 262          | 1 057 257                  | 34 462      |
| إفريقيا                    | 6            | 39 686                     | 609         |
| أستراليا                   | 1            | 2 974                      | 264         |
| متعدد الجنسيات             | 28           | 33 160                     | 4 335       |
| المجموع                    | 901          | 2 519 831                  | 133 583     |

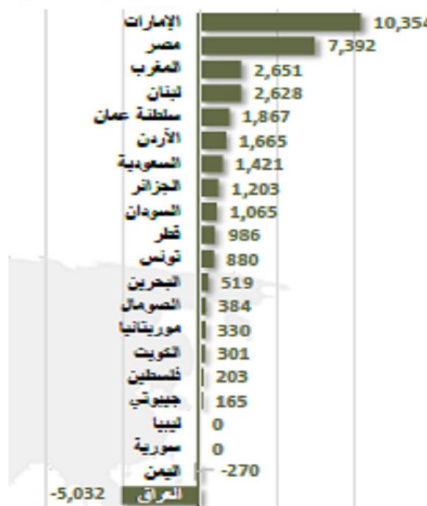
Source : <http://www.andi.dz>

نلاحظ من خلال الجدول أن أوروبا تتصدر قائمة الدول المستثمرة في الجزائر بـ472 مشروع وبأكبر عدد من مناصب شغل و التي بلغت 78415 منصب. و 332 للدول المنظمة للاتحاد الأوروبي.

و فيمايلي سنوضح من خلال الشكل رقم(01) ترتيب الجزائر من بين الدول العربية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر حسب تقرير مناخ الإستثمار لسنة 2017.

الشكل رقم(01) ترتيب الجزائر من بين الدول العربية الجاذبة للإستثمار حسب حجم الإستثمار

موزعة حسب الدول العربية 2017 (مليون \$)



المصدر: تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2017، ص16. [www.dhaman.org](http://www.dhaman.org)

يتضح لنا من خلال الشكل ( 01 ) أن الجزائر تحتل المرتبة الثامنة باستثمارات قيمتها 1.203 مليون دولار بعد المملكة العربية السعودية من حيث الدول العربية الجاذبة للإستثمار، وتأتي الإمارات العربية في المرتبة الأولى باستثمارات قيمتها 10.354 دولار و تليها مصر في المرتبة الثانية بقيمة استثمارات تقدر بـ7.392 مليون دولار، و هذا راجع لكون سياسة الجزائر في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر(من خلال الأطر التنظيمية والقانونية) غير محفزة رغم توفر البنى التحتية، وعلى الدولة أن تسعى إلى تحرير هذا القطاع ومنح الحرية الكافية للمستثمر الأجنبي لممارسة نشاطه داخل البلد.

## 2- المشاريع الإستثمارية في الجزائر حسب قطاع النشاط:

تتعدد و تتنوع المشاريع الإستثمارية المستقطبة في الجزائر، وتتوزع حسب قطاع النشاط حسب درجة الأهمية والجدول الموالي يوضح توزيع هذه المشاريع و كذا مناصب الشغل المستحدثة من خلال كل نشاط.

الجدول رقم ( 03 ) الإستثمارات الأجنبية في الجزائر حسب قطاع النشاط

| قطاع النشاط | عدد المشاريع | %      | القيمة بمليون دينار جزائري | %      | مناصب الشغل | %      |
|-------------|--------------|--------|----------------------------|--------|-------------|--------|
| الزراعة     | 1 342        | 2,12%  | 260 750                    | 1,82%  | 55 240      | 4,49%  |
| البناء      | 11 031       | 17,44% | 1 331 679                  | 9,31%  | 242 428     | 19,68% |
| الصناعة     | 12 698       | 20,08% | 8 373 763                  | 58,56% | 538 558     | 43,73% |
| الصحة       | 1 093        | 1,73%  | 221 383                    | 1,55%  | 25 968      | 2,11%  |
| النقل       | 29 267       | 46,28% | 1 164 966                  | 8,15%  | 158 780     | 12,89% |
| السياحة     | 1 266        | 2,00%  | 1 228 830                  | 8,59%  | 77 158      | 6,26%  |
| الخدمات     | 6 531        | 10,33% | 1 272 057                  | 8,90%  | 125 014     | 10,15% |
| التجارة     | 2            | 0,00%  | 10 914                     | 0,08%  | 4 100       | 0,33%  |
| الاتصالات   | 5            | 0,01%  | 436 322                    | 3,05%  | 4 348       | 0,35%  |
| المجموع     | 63 235       | 100%   | 14 300 664                 | 100%   | 1 231 594   | 100%   |

<http://www.andi.dz>

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع النقل يأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع بـ 29267 مشروع بمناصب شغل تقدر بـ 158780 منصب، ليأتي قطاع الصناعة في الدرجة الثانية بـ 12698 مشروع كما يحقق مناصب شغل معتبرة وصلت إلى 538558 منصب بنسبة 43.73%، و تأتي بقية القطاعات بنسب متفاوتة كما هو موضح في الجدول.

كما يتضح لنا من خلال الشكل الموالي تطور قيمة المشاريع الإستثمارية حسب أهم القطاعات و ذلك خلال الفترة (2013-2017).

**الشكل رقم (02) تطور المشاريع الإستثمارية حسب أهم 10 قطاعات**

حيث نلاحظ أن قطاع السيارات احتل المرتبة السابعة بقيمة استثمارات بلغت 747 مليون دولار خلال الفترة (2013-2017)  
القيمة بالمليون دولار



المصدر: تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2017. [www.dhaman.org](http://www.dhaman.org)

نلاحظ من خلال الشكل رقم(02) أن قطاع السيارات احتل المرتبة السابعة بقيمة استثمارات بلغت 747 مليون دولار خلال الفترة (2013-2017).

**المحور الثالث: مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تقليص فاتورة الواردات من السيارات السياحية**

تعددت طلبات المقدمة للحكومة الجزائرية بخصوص تركيب السيارات السياحية كذا الشاحنات و الحافلات حيث بلغ عدده 89 ملف خاصة بمجال التركيب ، حيث وضعت الوزارات المعنية تأطير في هذا المجال بعنوان "تأطير نشاط إنتاج و تركيب المركبات، و ذلك من أجل ضبط نشاط الإنتاج و التركيب للمركبات.  
و سنختص في دراستنا هذه على واقع تركيب السيارات السياحية في الجزائر .

## 1- سوق تركيب السيارات السياحية في الجزائر ومناصب الشغل المستحدثة:

سنوضح من خلال مايلي الشركات المستثمرة في الجزائر في تركيب السيارات و كذا العلامات التجارية لكل شركة:

الجدول رقم (04) شركات تركيب السيارات في الجزائر

| Société                                                    | Marque     | Modél                                                                            |
|------------------------------------------------------------|------------|----------------------------------------------------------------------------------|
| Renaut Production Algerie (RAP)                            | Renault    | Symbol                                                                           |
|                                                            | Dacia      | Sanero Stepway                                                                   |
| Tahkout Manufacturing Company (TMC)                        | Hyundai    | i10<br>i20<br>Accent<br>Elantra<br>Cerita<br>Tucson<br>Santafe                   |
| Sovac Production Algerie                                   | Skoda      | Octavie                                                                          |
|                                                            | Seat       | Ibiza                                                                            |
|                                                            | Volkswagen | -GOLF<br>-Cady                                                                   |
| Golviz                                                     | KIA        | Nouvelle Picanto jta<br>Nouvelle Rio<br>Sportage<br>Cerato<br>K2700<br>New K2500 |
| <a href="http://www.baic.com">Baic automobiles Algerie</a> | Baic       | Baic D20<br>Baic DX25<br>Baic X35<br>Bj40                                        |

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم <http://www.mdipi.gov.dz>

تسعى الدولة الجزائرية لتركيب السيارات محليا من أجل التخفيض من فاتورة الإستيراد ، حيث تسعى لتكون البلد العربي و الإفريقي الأول لصناعة و تصدير السيارات بداية من سنة 2018 ، حيث قامت باستثمارات مشتركة مع العديد من المنتجين للسيارات بتطبيق القاعدة 51% للشريك المحلي و 49 % للمستثمر الأجنبي وتتمثل هذه الشركات في كل من:

مصنع رونو الجزائر: حيث دخلت السوق الجزائرية منذ سنة

2014 و هي الشركة الأولى لإنتاج السيارات التي تدخل السوق الجزائرية كما

يحثل المرتبة الأولى في الجزائر، بعلمتين تجاريتين وهي تنتج نوعين من السيارات و هي: Renault لإنتاج سيارة من نوع Symbol، وعلامة Dacia لإنتاج سيارة من نوع Sandero Stepway

حيث زادت القدرة الإنتاجية للمصنع في سنة 2015 من 25000 سيارة في السنة إلى 35000 سيارة بمعدل (7 إلى 10) سيارات في الساعة، وفي سنة 2016 وصلت الطاقة الإنتاجية للشركة 50.000 سيارة في السنة وتم توفير أكثر من 700 منصب شغل.<sup>15</sup>

#### - شركة طحكوت للتصنيع (TMC): تأسست سنة 2016

بتيارت، دخلت السوق الجزائرية بإنتاج سيارات بعلامة Hyundai وتنتج الأنواع التالية في السوق الجزائرية: i10- i20- Accent- Cerita-Elantra -Santafe-Tucsson، وصلت القدرة الإنتاجية للشركة في السنة الأولى 60.000 سيارة لتصل في السنة الثانية إلى 100 ألف سيارة، و قد وفرت 470 منصب شغل.<sup>16</sup>

#### - مصنع Sovac الجزائر (شراكة جزائرية ألمانية): مقره

بغليزان دخل السوق الجزائرية في هذه السنة (سنة 2017 ) بإنتاج ثلاثة علامات تجارية وهي:

- Skoda بإنتاج سيارة من نوع Octavie
- Seat بإنتاج سيارة من نوع Ibiza
- Volkswagen بإنتاج نوعين من السيارات: GOLF .Cady

القدرة الإنتاجية للشركة 50 ألف سيارة في السنة و يتوقع أن يصل حجم الإنتاج 100 ألف سيارة بحلول عام 2021، و يشغل المصنع حوالي 1800 منصب شغل.<sup>17</sup>

#### - الشراكة الجزائرية الكورية Golviz :مقرها المنطقة

الصناعية باتنة( بلدية جرمة ) يعد المصنع الأكبر إفريقيا و الثالث عالميا، تقوم بتصنيع ستة أنواع من السيارات بعلامة KIA: و هي Nouvelle Picanto jta -Nouvelle Rio- Sportage- Cerato- K2700- New K2500 بقدرة إنتاجية 50 ألف سيارة في بداية النشاط و يصل إلى 100 ألف سيارة سنويا مستقبلا و يوفر المصنع 1600 منصب شغل.<sup>18</sup>

## الشراكة بين مصنع السيارات الصيني "Beijing

"automotive BAIC" شركة. "SARIAK" بإنتاج علامة BAIC بباتنة

بإنتاج الأنواع التالية: Baic D20 – Baic DX25 – Baic X35 – Bj40.

بمعدل إنتاج 30 ألف سيارة نهاية سنة 2019، و 60 ألف سيارة مستقبلا، ويتوقع 180 ألف سيارة مطلع سنة 2021 مع القدرة على التصدير بنسبة 50% من الإنتاج إلى دول شمال إفريقيا و الشرق الأوسط، حيث تم توقيع عقود تصدير مع كل من : تونس-مصر-المملكة العربية السعودية-الإمارات العربية- السودان -المغرب – موريطانيا.حيث يوفر المصنع 1000منصب شغل مباشر و 220 منصب شغل غير مباشر.<sup>19</sup>

## 2- تركيب السيارات السياحية في الجزائر و دورها في تقليص

### فاتورة الإستيراد

سنوضح من خلال هذا العنصر تطور قيمة الواردات من السيارات السياحية في الجزائر ودور الإستثمارات الأجنبية في قطاع تركيب السيارات في التقليص من هذه القيم ، حيث يوضح الجدول الموالي تطور قيمة الواردات من السيارات السياحية خلال الفترة (2008-2017) و الذي سنوضح من خلاله تطور قيمة الواردات من السيارات قبل دخول الإستثمارات الأجنبية لتركيب السيارات و كذا بعد البداية الفعلية لتسويقها في السوق الجزائرية.

### تطور قيمة واردات السيارات السياحية خلال الفترة(2008-2017)

القيمة: مليون دولار

| السنة             | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|-------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| السيارات السياحية | 2029 | 1524 | 1456 | 2110 | 3909 | 3725 | 2963 | 1966 | 1342 | 1617 |

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2017

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الواردات من السيارات السياحية خلال سنة 2008 كانت 2029 مليون دولار للتراجع هذه القيمة سنتي 2009 و 2010 بقيمة ( 1524 و 1456 مليون دولار) على التوالي و هذا راجع إلى تأثيرات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول بصفة عامة، و تزايدت فاتورة الواردات من جديد في سنتي (2012-2013) بقيمة (3909-3725) على التوالي و هذا راجع لتحسن الأوضاع الاقتصادية للبلد و تحسن أسعار النفط من جهة و من جهة أخرى تزايد الطلب المحلي على السيارات دون أن

يقابله إنتاج محلي من هذه الصناعة، و في سنة 2014 نلاحظ تراجع في قيمة الواردات من السيارات والذي يفسر لنا دخول السيارات المركبة محليا من خلال شركة رونو الجزائر إلى السوق المحلية و استعابها لجزء من الطلب المحلي على السيارات، و في سنة 2015 نلاحظ زيادة تراجع في فاتورة الواردات من السيارات السياحية حيث وصلت إلى قيمة 1966 مليون دولار، بعد ما سجلت قيمة 2963 خلال سنة 2014، و هذا راجع سببين، فأما السبب الأول فكان زيادة تركيب السيارات المحلية و التي أدت إلى امتصاص جزء من الطلب المحلي على السيارات، و السبب الثاني و المتمثل أن هذه السنة تزامت مع أزمة تراجع أسعار النفط و اعتماد الحكومة الجزائرية على سياسة انكماشية و التي أدت إلى تقليص فاتورة الواردات من السلع، أما خلال سنة 2016 نلاحظ إستمرار تراجع قيمة الواردات من السيارات حيث وصلت إلى قيمة 1342 مليون دولار، وذلك لإستمرار الدولة الجزائرية في سياستها التقشفية من خلال اعتمادها على سياسة الحماية التجارية ، وذلك من خلال فرض نظام الحصص وتراخيص الإستيراد على الواردات بالإضافة إلى ودخول منتجين جدد إلى السوق الجزائرية بعلامة هيونداي، أما خلال السداسي الأول من سنة 2017 نلاحظ زيادة في فاتورة الواردات حيث وصلت إلى 1617 مليون دولار، وهذا راجع لرفع الحكومة التجميد على إستيراد بعض السيارات السياحية و زيادة بعض الحصص المخصصة لإستيراد السيارات.

و تبقى هذه الإستثمارات الأجنبية الخاصة بتركيب السيارات السياحية محليا تساهم إلى حد ما في تقليص من فاتورة الواردات و التي ستساهم في التقليص من حدة العجز في الميزان التجاري.

### الخاتمة:

أولت الجزائر اهتمام كبير لتحسين المناخ الإستثماري في البلد من خلال التشريعات القانونية ، وعقدها العديد من الإتفاقيات الدولية في مجال الإستثمار من أجل تشجيع الإستثمار و حماية المستثمر، لما له من دور في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد والتقليص من فاتورة الإستيراد وتوفير مناصب الشغل، و تحسين وضعية الميزان التجاري للبلد، و فيمايلي سنقدم مجموعة من النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة وكذا جملة من المقترحات.

**نتائج و مقترحات الدراسة:**

من خلال المحاور التي نتطرقنا إليها في دراستنا هذه توصلنا إلى مجموعة من النتائج حول واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وكذا واقع الإستثمار في مجال تركيب السيارات السياحية ومدى قدرته على امتصاص جزء من الطلب على السيارات المستوردة، وعليه يمكن إبراز نتائج هذه الدراسة فيمايلي:

- رغم كل جهود الدولة الجزائرية في تحسين وترقية مناخ الإستثماري، ورغم ما تمتلكه من مقومات يبقى مناخها الإستثماري غير جذاب.
- على الرغم من توسع الدولة في منح الحوافز و التسهيلات للمستثمرين الأجانب، و التعديلات الإيجابية التي قامت بها في قوانين الإستثمار إلا أنه لم ينعكس على حجم الإستثمارات المستقطبة وتنوعها خاصة كون معظم الإستثمارات موجهة نحو قطاع المحروقات، ما يحقق نوع من اللاتوازن في الاقتصاد الكلي للبلد.
- تصنيف الجزائر ضمن مؤشرات التنافسية العالمية في مراتب متأخرة يعكس ضعف مناخ الجزائر لإستقطاب الإستثمار الأجنبي.
- استثمار الجزائر في قطاع تركيب السيارات السياحية ساهم إلى حد ما في توفير جزء من الطلب المحلي للسيارات و الذي أدى إلى التقليل من فاتورة الواردات بشكل واضح، و الذي ينعكس إيجابا على وضعية الميزان التجاري.
- و انطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من الإقتراحات التي يمكن أن تساهم في ترقية و تهيئة مناخ الإستثمار في الجزائر و المتمثلة في:
- لابد من العمل على تحسين المناخ الإستثماري في البلد من خلال الإصلاحات القانونية والتشريعية والتنظيمية بالشكل الذي يعمل على تشجيع و جذب المستثمر الأجنبي.
- العمل على تحرير قطاع التجارة الخارجية، وإعادة النظر في نسب تملك المستثمر الأجنبي للمشروع و التي تمثل نسبة 49%، في حين المستثمر المحلي 51%، و التي تعيق تجسيد العديد من المشاريع على أرض الواقع.

- تحرير أسواق الصرف الأجنبي من خلال فتح مكاتب للصرف و حرية تحويل العملات.
- العمل على تحسين كفاءة النظام المصرفي والمالي وجعله أكثر مرونة للتعامل مع المستثمرين الأجانب.
- تطهير المحيط الاقتصادي من البيروقراطية و الرشوة و الفساد.
- السعي نحو تحسين صورة الجزائر من خلال الترويج للفرص الإستثمارية المتاحة، و الذي يعمل على محو الأفكار الخاطئة على واقع الاقتصاد الجزائري.
- العمل على إعادة تصنيف الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمية.
- تحسين المناخ الإستثماري في المناطق الصحراوية من أجل استقطاب الإستثمارات الأجنبية وعدم حصرها على ولايات الشمال فقط.
- رغم جهود الدولة الجزائرية في استقطاب المشاريع الصناعية ونختص بالذكر تصنيع و تركيب السيارات بنوعيتها النفعية والسياحية و مساهمتها في تقليص فاتورة الواردات إلا أنها لا بد أن تكون تمهيد للإنتاج الفعلي للسيارات محليا وليس تركيب فقط، بالإضافة إلى ضرورة إنشاء مصانع موازية لإنتاج أجزاء و قطع غيار السيارات محليا من أجل التقليل من فاتورة واردات هذه الأخيرة التي تشكل عبئ قوي على الدولة .

الهوامش:

<sup>1</sup> عبد الحميد بوخاري، واقع مناخ الإستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد10، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2012، ص42.

<sup>2</sup> ریحان الشریف و هوام لمياء، تحليل مناخ الإستثمار في الجزائر و تقويمه، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات الإدارية و الإقتصادية، المجلد1، العدد2014، ص344.

<sup>3</sup> قانون النقد و القرض 10/90: الصادر بتاريخ 14/04/1990.

<sup>4</sup> المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 3 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الإستثمار .

- <sup>5</sup> المرسوم الرئاسي رقم 03/01 الصادر في 2001/08/08.
- <sup>6</sup> الأمر رقم 06/08 الصادر 15 جويلية 2006 وتنتمه للأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الإستثمار.
- <sup>7</sup> قانون رقم 09/16 : الصادر بتاريخ 2016/08/03 و المتعلق بترقية الإستثمار
- <sup>8</sup> <http://www.andi.dz>
- <sup>9</sup> <http://www.andi.dz>
- <sup>10</sup> بمحمد نفيسة، تحليل جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI، رسالة كاجيستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2015-2016، ص 121.
- <sup>11</sup> بلوج بولعيد، معوقات الإستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، الشلف، ص 79-80.
- <sup>12</sup> زغبة طلال، واقع مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات و متطلبات تحسين بيئة الإستثمار ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، العدد 07، 2012، ص 112.
- <sup>13</sup> حساني رقية و بلعز خير الدين، واقع و آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الحقوق و الحريات، العدد 3 ،ديسمبر 2016، جامعة بسكرة، ص 282.
- <sup>14</sup> بمحمد نفيسة، مرجع سابق، ص 79-80
- <sup>15</sup> <http://www.hyundai-algerie.com>
- <sup>16</sup> <http://www.hyundai-algerie.com>
- <sup>17</sup> <http://www.eco-algeria.com>
- <sup>18</sup> <http://www.eco-algeria.com>
- <sup>19</sup> <http://www.eco-algeria.com>